

تمكين المرأة السعودية اقتصادياً وأثره على النمو الاقتصادي

(دراسة قياسية خلال الفترة 2003-2019)

نوف النمري

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية ومدى اختلافه وفق بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين توفير الفرص الاستثمارية للمرأة، وتوفير الائتمان الاستثماري، ومشاركة المرأة في سوق العمل، ومتوسط دخل المرأة وأثرها على النمو الاقتصادي متمثلاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2003-2019)، وجاءت النتائج بعد استخدام التكامل المشترك بطريقة جوهانسون موافقة لفروض البحث في إيجابية ومعنوية العلاقة الإحصائية بين كل من متغير الفرص الاستثمارية والائتمان الاستثماري ومشاركة المرأة في سوق العمل والمعاملات تواليًا $6.257/0.410/1.528$ أما معلمة متوسط دخل المرأة فكانت معنوية وعكسية - 3.03 ويرجع ذلك لعدة أسباب منها اعادة المرأة السعودية لأفراد أسرتها، أو الاهتمام بجوانب أخرى غير الاستثمار، جاءت هذه النتائج متوافقة مع العديد من الدراسات السابقة التي تشير الى العلاقة السببية بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن جميع المحاولات التي قامت بها المملكة من دعم للمرأة لابد وان يرافقها تطور في الاقتصاد الغير نفطي والقطاع الخاص والقطاعات ذات العمالة الكثيفة، والتي تراعي خصوصيات المرأة وتفعيل رؤية 2030 الداعية إلى تمكين المرأة ودعمها وتدريبها من خلال الدراسات الاقتصادية المختلفة وبمختلف الأساليب القياسية حتى يتم تحويل أهداف واستراتيجيات الرؤية إلى خطط اقتصادية فعالة.



الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي، تمكين المرأة الاقتصادي، الفرص الاستثمارية، الائتمان
الاستثماري، دخل المرأة.

Economic empowerment of Saudi women and its impact on economic growth

((A standard study in the period 2003-2019

ABSTRACT

This study aimed to clarify the concept of economic empowerment for Saudi women and the extent of its difference according to building a standard model that clarifies the relationship between providing investment opportunities for women, providing investment credit, women's participation in the labor market, and the average income of women and their impact on economic growth represented in the growth of the gross domestic product over the years (2003-2019), and the results came after the use of joint integration by the Johansson method, in agreement with the assumptions of the research into the positive and significant statistical relationship between each variable of investment opportunities, investment credit, and women's



participation in the labor market and teachers, respectively, 6.257 / 0.410 / 1.528. As for the parameter of average women's income, it was moral and inverse. 3.03 This is due to several reasons, including the support of Saudi women for their family members, or attention to aspects other than investment. These results were consistent with many previous studies that indicate the causal relationship between women's empowerment and economic growth. The study concluded that all the attempts made by the Kingdom from Support for women must be accompanied by a development in the non-oil economy, the private sector, and sectors of labor-intensive, which should be taken into consideration The peculiarities of women and activating the 2030 vision calling for the empowerment, support and training of women through various economic studies and in various standard methods so that the goals and strategies of the vision are transformed into effective economic .plans

Key words: economic growth, women's economic empowerment, investment opportunities, investment credit, women's income

تسعى جميع الدول جاهدة لتنمية مواردها والنهوض باقتصادها، لذا فهي تعمل على استغلال كل مورد سواء أكان مورد طبيعي أو صناعي أو مورد بشري ، ومن هنا فإن إسهام المرأة في الأنشطة الاقتصادية ورفع معدلاتها في سوق العمل ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي من خلال تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، ما يؤدي للوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، فضلا عن انعكاسه المباشر على المرأة من حيث أنه يوفر لها حياة جيدة، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق والخصخصة والعولمة وتخفيض معدلات البطالة. ومنذ دخول المرأة إلى سوق العمل، أصبحت ذات أهمية اقتصادية تماثل الرجل في بناء المجتمع والاقتصاد، كما أنها أصبحت أكثر طموحا وتطلعا للمستقبل، بالإضافة إلى تحقيق ذاتها واستقلاليتها بدلا من كونها تسعى لمجرد البقاء. وتمكين المرأة لا يمكن أن يكون ممكناً إلا إذا كانت المرأة قادرة على تمكين نفسها بنفسها. وقد بينت بعض الدراسات في هذا المجال أن أهم دوافع عمل المرأة هو الحاجة الاقتصادية، فخرجت المرأة للعمل ضرورة استلزمها الحاجات المتزايدة للمجتمع الصناعي الحديث، إذ أن أعباء المعيشة وغلائها من جهة والتطلع إلى مستوى أفضل للحياة من جهة أخرى دفع المرأة إلى الخروج عن إطارها التقليدي والمتمثل في دور المنجبة والمربية والراعية لشؤون أسرتها، مما يعني أن تمكين المرأة اقتصادياً لم يعد وسيلة لتحقيق المرأة ذاتها فقط، بل أصبح ضرورة حتمية حتى تتمكن المرأة من مساندة أسرتها والارتقاء بالاقتصاد وفي نهاية المطاف، يعتمد نجاح أي دولة في تمكين المرأة على أساليب متعدد الأوجه ووفق إدارتها وسياساتها العامة، بما في ذلك سياساتها الاقتصادية الكلية والمالية والتجارية .

مشكلة البحث:

لقد حققت المرأة السعودية مكتسبات ملحوظة عالمياً، ولكن لا تزال هناك ثغرات واضحة بين الذكور والإناث في سوق العمل، فمعدلات البطالة مرتفعة بين الإناث خاصة بين المتعلقات منهن مقارنة بالذكور. وعليه فلا تزال الجهود تتكاثف لتعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية، والمناداة بعدم التمييز النوعي بين الجنسين على مستوى الاستثمار والعمل. (الأمم المتحدة، 2019) ، ومن هذا المنطلق، فقد شهد إشراك المرأة السعودية في الحياة الاقتصادية ودورها في مسيرة التنمية الشاملة

تحولاً جذرياً، إلا أن واقع المرأة في المملكة مازال يبدو مقلقاً، حيث تؤكد بعض الدراسات هذا التناقض في مسيرة المرأة؛ إذ "قطعت المملكة شوطاً كبيراً على مدار السنوات الماضية في زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، غير أن أعداد السيدات في مستويات الإدارة التنفيذية العليا ومجالس الإدارات في المؤسسات لا تزال متدنية. وعلى الرغم من المؤشرات المرتفعة لمشاركة المرأة وتمكينها في قطاع العمل العام والخاص، فإن تقرير الفجوة بين الجنسين، والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2019 في المشاركة الاقتصادية وتساوي الفرص، يؤكد تدني مساهمة المرأة السعودية في الأنشطة الاقتصادية، وهنا تبرز المشكلة الأساسية التي يهتم بها البحث، حول واقع المرأة السعودية وأهمية تمكينها الاقتصادي، وكيف يؤثر هذا التمكين على النمو الاقتصادي، وعليه تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى تمكين المرأة اقتصادياً في المملكة العربية السعودية، وما أثر ذلك على النمو الاقتصادي؟

الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسات السابقة التي اطلعت عليها الباحثة في تناوله القضية تمكين المرأة، فمنها من تناول التمكين الاقتصادي للمرأة كقضية مستقلة، ومنها من تناولها من ناحية المساواة بين الجنسين، وأخرى تناولتها من حيث حقوق المرأة في الحصول على التعليم والتدريب الجي د. هذا وقد ذخرت الأدبيات بالدراسات التي تناولت موضوعنا محل الدراسة بالتطبيق على دولة محددة سواء من الدول المتقدمة منها والنامية، والتي اختلفت من حيث المنهجية والنتائج، وإن كانت معظم هذه الدراسات تؤكد على دور التعليم في النمو بصورة أو بأخرى ومما هو جدير بالذكر فإن العديد من الدراسات توصلت إلى العلاقة السببية بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي، وفيما يلي نعرض هذه الدراسات بشيء من التفصيل. هدفت دراسة شرعبي (2020) بعنوان دور التعليم الجامعي في تمكين المرأة السعودية في ضوء استراتيجية التنمية 2030 من وجهة نظر طالبات جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز إلى التعرف على دور التعليم الجامعي في تمكين المرأة السعودية في ضوء استراتيجية التنمية 2030، والكشف عن تأثير بعض المتغيرات (الشعبة الدراسية، المسار، والفرع) لدور التعليم الجامعي من وجهة نظر الطالبات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وصممت أداة لجمع البيانات، وهي استبانة

تكونت من (47) فقرة موزعة على خمس أبعاد رئيسية لتمكين المرأة السعودية في ضوء إستراتيجية التنمية 2030، واختيرت عينة عشوائية تكونت من (600) طالبة من طالبات جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز، وتوصلت الدراسة إلى أن للتعليم الجامعي من وجهة نظر الطالبات دورا في تحقيق إستراتيجية التنمية 2030 في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة السعودية، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الطالبات تعزى لمتغير الشعبة الدراسية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق من وجهات نظر الطالبات وفق لمتغير المسار في جميع أنواع التمكين عدا التمكين المؤسسي فقد جاء لصالح المسار الأدبي، وفي ضوء تلك النتائج أكدت الدراسة على أهمية دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية 2030 وتمكين المرأة السعودية، وفي تعريف الطالبات بأهمية المشاركة في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسة القواسمي (2018) بعنوان دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة ومعوقات التمكين في مدينة الخليل هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تمكين المرأة الفلسطينية من خلال المشاريع الصغيرة من وجهة نظر النساء اللواتي يمتلكن مشاريع صغيرة خاصة بهن في مدينة الخليل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحالي وكما هي في الواقع، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبانة والتي تكونت من (37) فقرة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، كما تكونت عينة الدارسة من 60 من النساء صاحبات المشاريع الصغيرة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة ما بين المشاريع الصغيرة وبين تمكين المرأة، حيث تعد المشاريع الصغيرة أحد أهم الركائز الأساسية للاقتصاد الفلسطيني لما لها من دور مهم في عملية التنمية والتمكين (للنساء في مدينة الخليل) ومن خلال دراستنا تبين لنا أن تمكين المرأة قضية ذات أهمية بالغة ويجب الاهتمام به وزيادة الوعي لدى النساء فما يخص التمكين بمختلف أشكاله، لما له من دور كبير في إدماج المرأة في عملية التنمية والانخراط في سوق العمل من خلال توفير فرص عمل والحد من البطالة والتقليل من معدلات الفقر ورفع مستوى المعيشة.

هدفت دراسة شملاوي (2017) بعنوان أثر تمكين المرأة في نسبة مشاركتها في القوى العاملة إلى تقدير محددات التمكين التراكمي للمرأة في الدول العربية، ومدى اختلافها وفق مستويات

الدخل، وذلك بالاستناد إلى تقارير الفجوة العالمية ومن خلال بناء نموذج قياسي (بانل) باستخدام بيانات زمنية مقطعية للمدة الزمنية (2006-2015) لتقدير مؤشر التمكين التراكمي، لخمسة عشر دولة وقد تم رصد أثر كل من التمكين الاقتصادي، والتمكين التعليمي، والتمكين السياسي، والتمكين الصحي على التمكين التراكمي للمرأة، وذلك على مستوى (جميع الدول، والدول ذات الدخل المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض) بالنسبة إلى معلمة التمكين الاقتصادي، كان هذا المتغير مقبولاً إحصائياً في تفسير التمكين التراكمي للمرأة على كل المستويات، ومن الواضح عدم وجود فروقات تذكر يمكن أن تعزى للفروقات في الدخل في أثر معلمة التمكين الاقتصادي بالنسبة إلى معلمة التمكين الكلي للمرأة. أما التمكين السياسي للمرأة، فقد كانت معنوية وإيجابية، وكان الأثر الأكبر للتمكين السياسي في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، في حين يقل أثر هذه المعلمة مع ارتفاع الدخل و أما معلمة التمكين الصحي للمرأة، فقد تبين عدم وجود دلالة إحصائية للتمكين الصحي للمرأة على التمكين التراكمي لها في جميع مجموعات الدول، في حين كان لهذه المعلمة أثر في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض فقط بمستوى معنوية (10%) المرأة في الدول ذات الدخل المرتفع، والدخل المتوسط المرتفع قد قاربت على ولعل السبب في ذلك أن إغلاق الفجوة الصحية، ولم تعد هناك تغيرات تذكر عبر الزمن لهذه المعلمة على المؤشر الكلي في هاتين المجموعتين أو في الدول مجتمعة. أما معلمة التمكين التعليمي، فقد كانت معنوية على المستويين (جميع الدول، والدول ذات الدخل المرتفع)، بينما في المستويين وجود دلالة إحصائية فقط بمستوى معنوية 10% (الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض).

هدفت دراسة شلهوب (2017) بعنوان أبعاد تمكين المرأة السعودية، إلى تحديد أبعاد تمكين المرأة من خلال تحديد مفهوم التمكين ومجالاته واحتياجاته ومستوياته، كانت منهجية الدراسة وصفية تحليلية واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء اللجان المختارة من مجلس الشورى والمسح الاجتماعي عن طريق العينة لأعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية، كما اعتمدت الدراسة على أداتين هما: استبانة تم توجيهها للخبراء من أعضاء لجان مجلس الشورى ذات العلاقة بموضوع الدراسة، واستبانة أخرى تم توجيهها إلى عينة من الأكاديميات من أعضاء هيئة التدريس

بالجامعات السعودية المحددة في الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن من أبرز ملامح مفهوم تمكين المرأة السعودية يتمثل في أنه عملية إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على حقوقها الشرعية في المجتمع وتعزيز القوة الشخصية والاجتماعية للنساء لتحسين حياتهن، وأن من أهم مجالات تمكين المرأة السعودية هو التمكين التعليمي الذي يركز على زيادة مشاركة المرأة في النظام التعليمي والاستفادة من برامج تنمية الموارد البشرية، والتمكين الاقتصادي الذي يركز على التوسع في مجالات العمل للمرأة لتحقيق استقلاليتها وحصولها على دخل كاف لتلبية احتياجاتها. وأن من أهم احتياجات تمكين المرأة السعودية: الاحتياجات التأهيلية (تعليم وتدريب) والاحتياجات الاجتماعية، وأن من أهم مستويات تمكين المرأة السعودية: مستوى المشاركة الذي يعتمد على تحقيق المشاركة الإيجابية للمرأة في عملية صنع اتخاذ القرار، ومستوى الإمكانية الذي يعتمد على رفع قدرة المرأة في التحليل الموضوعي والنقد الواعي لأنظمة التمييز بين الرجل والمرأة.

دراسة البلوي (2016) بعنوان الكشف عن متطلبات تمكين القيادات الإدارية النسائية بجامعة تبوك، إذ تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، والاعتماد على الاستبانة، التي تم تطبيقها على جميع الكليات ومشرفات الأقسام بجامعة تبوك، البالغ إجمالي عددهن 41 قائدة؛ منهن 15 وكيلة، و25 مشرفة قسم، كما تم الاعتماد أيضاً على المقابلة؛ إذ أجريت مع المشرفة على مكتب مدير جامعة تبوك بشرط الطالبات. وبعد المعالجة الإحصائية باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار مان-وتني لعينتين مستقلتين، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: جاءت استجابة أفراد مجتمع الدراسة لجميع محاور متطلبات تمكين القيادات الإدارية النسائية بدرجة كبيرة؛ إذ بلغ المتوسط العام لمحور المتطلبات الإدارية 2.80، وبلغ المتوسط العام لمحور المتطلبات المتعلقة بالثقافة التنظيمية 2.82، في حين بلغ المتوسط العام لمحور المتطلبات الشخصية (2.89) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين استجابات أفراد مجتمع الدراسة تعزى لمتغيري: المسمى الوظيفي (وكيلة- مشرفة قسم)، وسنوات الخبرة (أقل من خمس سنوات- خمس سنوات فأكثر). وفي ضوء النتائج توصي الباحثة بضرورة العمل على وضع نظام إداري بالجامعة يتميز بالمرونة، بحيث

يسمح بتمكين القيادات الإدارية النسائية التابعة لها، وتوفير مناخ تنظيمي داعم لتمكين القيادات الإدارية النسائية، وتحلي القيادات الإدارية النسائية بسمات شخصية، بحيث تكون مؤهلة لتمكينها إدارياً.

كما وضحت دراسة زايد (2015) بعنوان أبعاد تمكين المرأة السعودية أن تمكين المرأة السعودية لا يقتصر على التعليم فقط، بل امتد إلى المجال المهني، كما تمكنت المرأة من العمل في بعض القطاعات، وأصبحت صاحبة أعمال، إذ تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، والاعتماد على الاستبانة ونتج عن ذلك جود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة في تمكين المرأة تبعاً لمتغيرات الدراسة، كما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة في الاستقرار الأسري تبعاً لمتغيرات الدراسة، بالإضافة لوجود علاقة ارتباطية بين استبيان تمكين المرأة واستبيان الاستقرار الأسري كما توجد علاقة ارتباطية بين استبيان تمكين المرأة واستبيان الاستقرار الأسري ومتغيرات الدراسة وتختلف نسبة مشاركة العوامل المؤثرة على تمكين المرأة. وأوصى البحث بضرورة اهتمام الجامعات والمؤسسات التعليمية بتمكين المرأة للمشاركة في صنع القرارات المختلفة والمشاركة المجتمعة، وقياس التباينات في أوجه التمكين المختلفة والعوامل المؤثرة في كل منها بهدف تحقيق فهم أكبر لطبيعة العلاقات ومحددات السلوكيات، واستقصاء المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة داخل الأسرة والمجتمع. وتكثيف الدورات والندوات لدراسة مستويات التمكين المختلفة على مستوى الأسرة والمجتمع وقياس تبايناتها المختلفة.

هدفت دراسة نجم (2013) بعنوان دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، والكشف عن مدى الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و أسلوب تحليل المحتوى للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية لمدة ثلاث سنوات ، تكونت عينة الدراسة من (10) مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو تفاوتت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية ، فجاء ترتيبها تنازلياً التمكين الاجتماعي، التمكين التعليمي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، التمكين الصحي،

ولا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية) وكذلك نوع الوثيقة والخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية.

هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية على النمو الاقتصادي، خلال الفترة (2003-2019) ومن ذلك تنتج الأهداف الفرعية التالية:

- 1- التعرف على مفهوم تمكين المرأة من المنظور الاقتصادي، وأهميته في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- 2- تحديد دور المرأة السعودية من خلال واقعها الحالي والتوقعات المستقبلية، من خلال تمكينها وإمكانيات مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.
- 3- قياس تأثير التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال مشاركتها في مختلف القطاعات على معدلات النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

و نظرا للأهمية التي تحتلها قضية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي عامة وفي عالمنا العربي والإسلامي خاصة، ونظرا لكون المرأة نصف المجتمع، فإن غيابها الاقتصادي لا بد وأن يكون محلا للدراسة والبحث. وتماشيا مع الاتجاهات الحديثة لتمكين المرأة وانعكاسا للسياسات التي تنتهجها المملكة العربية السعودية لتمكين المرأة اقتصاديا والتي تم الإفصاح عنها من خلال رؤية 2030، جاءت هذه الدراسة استكمالاً لجهود الباحثين والمهتمين بتمكين المرأة السعودية اقتصاديا، أملا في أن تضيف بعض النقاط التي يمكن من خلالها تفعيل الرؤى والاستراتيجيات الداعمة لموضوع الدراسة، كما يكتسب البحث أهميته من خلال ما تحظى به المرأة من اهتمام عالمي، ولا أدل على ذلك من قول (بلومبيرج، 2005) بأن التمكين الاقتصادي للمرأة يكاد يكون بمثابة الجرعة السحرية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتزيد ثروة ورفاهية الشعوب. فمن غير المعقول وفقا للبيروالية تبرير الفروق بين الرجل والمرأة على أسس بيولوجية واستغلال هذه التصورات السلبية في تكريس الفروق على مستوى الالتحاق بسوق العمل وما يرتبط بذلك من تفاوتات في الدخل

من ناحية، والحصول على مناصب أعلى من ناحية أخرى. وهذا لا يعني أن ما حققته النظرية الليبرالية لم يكن شيئاً مهماً؛ العكس هو الصحيح، فقد كانت أول خطوة وأهم محاولة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. والأهمية التي يمكن أن تعزى إلى النظرية لا تكمن فقط فيما حققته بقدر ما تكمن أيضاً في أنه لفتت الأنظار بشكل علمي إلى حقيقة الفروق التي يفرضها المجتمع على المرأة بالرغم مما تقوم به من جهود تتساوى مع ما يقوم به الرجل إن لم تكن تتفوق عليه، فقد قبلت البنيات الاجتماعية التفاوتات المختلفة بينهما كحقيقة واقعية لا يمكن مواجهتها أو الجدل بشأنها، وهي مسألة دحرتها النظرية الليبرالية بالعديد من الأعمال الفكرية والكثير من الجهود السياسية.

أدوات البحث:

تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث تم الرجوع إلى الأدبيات المتمثلة في الكتب العلمية والأبحاث، لدراسة الظواهر المفسرة للحقائق محل البحث وكمراجع للأساس النظري، والتعرف على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، هذا فضلاً عن الرجوع إلى الإحصائيات الرسمية في الحصول على البيانات اللازمة لاستخدام الأساليب القياسية الملائمة لاختبار صحة الفرضيات التي تخدم الهدف من الدراسة، والتي تساعد في الخروج باستنتاجات منطقية وتوصيات قابلة للتطبيق باستخدام برنامج Eviews9 واختبارات التكامل المشترك.

أولاً- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة في موضوع التمكين على تمكين المرأة السعودية من الجانب الاقتصادي. ثانياً- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية. ثالثاً- الحدود الزمانية: حددت فترة الدراسة بستة عشر عاماً من عام 2003-2019م. لقد تم الحصول على البيانات الإحصائية محل الدراسة بالاعتماد على البيانات السنوية التي تصدرها الجهات الرسمية في المملكة العربية السعودية والمتمثلة في البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء، إضافة إلى بيانات البنك الدولي و نظراً لكون البحث يهدف إلى تحليل الآثار الناجمة عن تمكين المرأة اقتصادياً على معدلات النمو الاقتصادي متمثلاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي ((GDP في المملكة العربية السعودية، فإنه لا بد من تحري مدى انطباق الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين فرص الاستثمار المتاحة للمرأة

والنمو الاقتصادي. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين حصول المرأة على الائتمان الكافي للاستثمار والنمو الاقتصادي. كما نفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مساهمة المرأة في سوق العمل والنمو الاقتصادي. كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين متوسط دخل المرأة والنمو الاقتصادي.

يقوم البحث على استخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات السكون للمتغيرات معبراً عنها في مستوياتها اللوغاريتمية والتكامل المشترك، ونماذج تصحيح الخطأ، حيث نصل من خلالها إلى نتائج واقعية، وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية بينى عليه اتخاذ قرارات سليمة. وبذلك نتجنب النتائج المضللة التي يتم التوصل إليها بطرق الانحدار التقليدية في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية والذي يؤدي إلى الانحدار الزائف ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما تتصف بعدم ثبات التباين أولها صفة دورية أو عامل اتجاه الزمن، والذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات بنفس الاتجاه أو بعكسه. ويعتبر شرط سكون واستقرار السلاسل الزمنية أساساً لإجراء تقدير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، حيث أن عدم سكونها يعطي تقديرات متحيزة وزائفة. وتعتبر السلسلة الزمنية (y_t) ساكنة إذا تحققت الخصائص التالية: ثبات متوسط القيم عبر الزمن، ثبات التباين عبر الزمن، أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية k بين القيمتين $k-ty$ وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين، وفي هذه الدراسة سوف نعتمد على اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع Augmented Dickey and Fuller ADF () للتأكد من استقرار البواقي، من خلال المعادلة التالية $\Delta y_t = a_1 + a_2 T + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \lambda_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t$ حيث يفترض بان السلسلة تكون غير ساكنة إذا كانت $H_0: \lambda = 0$ وهو فرض العدم، في حين تكون السلسلة ساكنة إذا كانت $H_1: \lambda < 0$ وهذا هو الفرض البديل، وبقبول فرض العدم أي أن $\lambda = 0$ فإن السلسلة تكون ساكنة بعد أخذ فرقها الأول أو الثاني، وتمثل (d) عدد الفروق وعليه نقول بأن السلسلة المتكاملة من الدرجة أي $I(d)$ ، أما إذا كانت السلسلة الأساسية ساكنة، فإنها تكون متكاملة من الدرجة صفر .

اختبارات التكامل المشترك في هذه الدراسة تم الاعتماد على اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل غرانجر. ذات الخطوتين Engle – Granger ” ” ويمكن عرض هذه الطريقة في الخطوات التالية : (التويجري، 2001) نقوم في البداية بإجراء اختبار مبدئي لتكامل المتغيرات محل الدراسة، حيث يجب أن تكون كشرط أساسي متكاملة من نفس الدرجة، ويتم التحقق من درجة تكامل هذه المتغيرات باستخدام أحد اختبارات جذر الوحدة فإذا كانت نتيجة هذه الاختبارات تدل على أن متغيرات السلاسل الزمنية مستقرة يمكن استخدام الطرق الإحصائية العادية للتقدير والحصول على نتائج ذات دلالات إحصائية واقتصادية دقيقة وسليمة. أما إذا كانت نتائج هذه الاختبارات تدل على أن المتغيرات محل الدراسة هي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة أي عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، فعليه تستخدم الطرق الإحصائية الحديثة للحصول على الاستدلالات الإحصائية المطلوبة.

في حال كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة. نقدر العلاقة طويلة الأجل وفقاً للدالة الآتية $tyt = \beta xi + \varepsilon$ وذلك باستخدام المربعات الصغرى العادية ثم يتم اختبار سكون البواقي حتى يمكن معرفة مدى سكون مقدرات سلسلة البواقي في العلاقة طويلة الأجل من الدالة السابقة باستخدام اختبار جذر الوحدة على نموذج الانحدار الذاتي لخطأ التوازن لأجل اختبار ما إذا كانت العلاقة متكاملة تكاملاً مشتركاً، فإذا دلت النتائج على سكون البواقي، فإن هذا يعني أن المتغيرين متكاملان تكاملاً مشتركاً أي: وجود علاقة طويلة الأجل بينهما، ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ- باستخدام مقدرات سلسلة البواقي للعلاقة طويلة الأجل- وفقاً للنموذج التالي :

$$tU + (yt = a1\Delta xi + a1(yi-1 - BXI-1\Delta$$

وذلك بطريقة المربعات الصغرى العادية بعد أن يتم استبدال B في هذا النموذج بقيمة B المقدر في النموذج الأول وكذلك يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام مقدرات سلسلة البواقي للعلاقة طويلة الأجل بدلاً من حد تصحيح الخطأ. هذا ويطبق اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة إنجل – غرانجر (E-G) ذات الخطوتين على متغيرين ولكن إذا كان هناك أكثر من متغيرين، فإن هناك طريقة أكثر قوة وهي طريقة الإمكانات العظمى التي طورها Johansen and Juselius وهي من

أفضل الطرق القياسية في تقدير متجه التكامل المشترك. اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جوسليس Johansen And Juselius يعتمد هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector AutoVARRegression) باستخدام دالة الإمكانية العظمى حيث تفترض هذه الطريقة وجود P من المتغيرات الاقتصادية في متجه للانحدار الذاتي من ال درجة K وفق الصيغة التالية (العبدلي، 2007)

$$t\epsilon + k - txt = \mu + \pi 1. xt-1 + k + \pi k. x$$

حيث $t\epsilon$ ، حدود الخطأ ، μ حد ثابت ، π مصفوفة من الدرجة p وتوضح منهجية جوهانسن Johansen رتبة المصفوفة π والتي يبنى عليها النتائج التالية: إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر فإن هذه المصفوفة تكون صفرية، وتكون جميع المتغيرات لديها جذور وحدة وغير متكاملة تكاملاً مشتركاً فيما بينها، وبالتالي يجب استخدام الفروق الأولى. إذا كانت رتبة المصفوفة تامة الرتبة فإن جميع المتغيرات ليس لها جذور وحدة، أي أنه متغيرات ساكنة إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد صحيح، فإنه في هذه الحالة يوجد متجه تكامل مشترك واحد، والحد الثابت هو عامل تصحيح الخطأ.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM Estimation تقضي نظرية غرانجر Granger بأن وجود التكامل المشترك يعني إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغيرات، وإضافة فجوة زمنية متباطئة لحد تصحيح الخطأ، ويتم ذلك بتقدير المعادلة التالية بعد إضافة قيم متباطئة كمتغيرات مستقلة مفسرة بحيث لا يحتوي الخطأ العشوائي على ارتباط ذاتي كالتالي: $tYnl\Delta ia i-t2xnl\Delta ia i-t4xnl\Delta ia i-tce\mu + 1-tu$ Granger Causality: Test اختبار السببية يستخدم نموذج غرانجر Granger في أغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على إن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر وطبقاً لذلك أن التغير في قيم tx يتسبب بواسطة المتغير ty إذا توقع قيمة tx بدقة أكبر باستخدام القيمة السابقة لـ tx إضافة إلى القيم السابقة لـ ty بدلاً من القيم السابقة لـ tx

فإذا كانت قيمة الاختبار الإحصائي f أكبر من القيمة المحسوبة عندئذ يتم رفض فرضية ty تسبب tx حسب مفهوم غرانجر، ومن أجل اختبار هل tx تسبب ty يتم إعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة tx على قيمتها الماضية بالإضافة إلى القيم الحالية والماضية ل ty ، وهناك أربعة احتمالات لاتجاهات السببية (Granger,1988) اتجاه أحادي السببية من x إلى y . اتجاه أحادي السببية من y إلى x . السببية ثنائية الاتجاه والاستقلالية.

النتائج :

اختبار السكون للسلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة غير ساكنة في مستوياتها، إلا أنه عند احتساب الفروق الأولى لهذه المتغيرات نجد أنها تصبح معنوية، مما يدل على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة متكاملة من الدرجة (1) مما يعني إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً السلاسل ولقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة باستخدام نموذج ديكي فوللر الموسع و يوضح الجدول (5-1) نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات محل الدراسة.

جدول رقم (1): نتائج اختبار ديكي فوللر لجذر الوحدة

I(0)		I(1)		المتغير
المعيار	القيمة	المعيار	القيمة	
-4.026471 "0" (-)991216.3	-3.174970 "1" (-)460899.2	-2.166037 "1" (-)991216.3	-0.243163 "1" (-)878199.2	المتغير
-3.646867 "0" (-)991216.3	-3.026495 "1" (-)460899.2	-2.291292 "1" (-)991216.3	-1.607573 "1" (-)878199.2	المتغير
-4.191111 "1" (-)330226.3	-3.498810 "1" (-)460899.2	-1.481377 "1" (-)991216.3	-1.858470 "1" (-)878199.2	المتغير
-3.785725 "0" (-)991216.3	-3.347304 "2" (-)460899.2	-2.799340 "1" (-)991216.3	-0.510079 "1" (-)878199.2	المتغير
-4.518113 "4" (-)991216.3	-2.597169 "2" (-)242246.2	-2.162676 "1" (-)991216.3	-1.945286 "1" (-)878199.2	المتغير

اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل وجرانج على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حده متكامل من الدرجة الأولى أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، أن هذا المزيج الخطي ساكن أي متكامل من الدرجة الصفر. وجاءت نتيجة معادلة انحدار التكامل المشترك كما يلي:

$$LNY = 16.952 + 6.275 * LNX1 + 0.410 * LNX2 + 1.526 * LNX3 - 3.013 * LNX4$$

جدول رقم (2): اختبار ديكي فوللر الموسع للتعرف على سكون بواقي الانحدار المقدر

ADF test		E η@%
ϕ	ρ	
-3.645045	-3.080878	(T)Δθμ Σ·
"0"(-)326085.3	"1"(-)878199.2	

ويتضح أن البواقي ساكنة من الدرجة صفر باختبار ديكي فوللر عند وجود دقاطع فقط كما هو موضح بالجدول (2).

اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن – جو سيليس الجدول التالي (3) يعرض نتائج اختباري maximum, track والذي نلاحظ منه وجود علاقة طويلة المدى في اتجاهين عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وفقا لطريقة جوهانسن-جو سيليس (Johansen-Juselius) ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك.

جدول (3): اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن – جو سيليس

Trace Test		
ρ	η	% 5
r=0*	96.98011	69.81889
r≤1*	58.72250	47.85613
r≤2*	29.03843	29.79707
Maximal Eigenvalue Test		
ρ	η	% 5
r=0*	38.25761	33.87687
r≤1*	29.68407	27.58434
r≤2*	22.35075	21.13162

تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) تم استخدام تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين انجل وجرانجر ذات المرحلتين. ومن بيانات الجدول يتضح لنا معنوية معامل تصحيح الخطأ $te-1$ عند

مستوى 1%، مع الإشارة السالبة المتوقعة وهذا تأكيد أيضا على وجود علاقة توازنية طويلة المدى التي تم الحصول عليها عند إجراء تحليل انحدار التكامل المشترك. وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى أن النمو الاقتصادي يتعدل نحو علاقته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) تعادل 29.5%، وبعبارة أخرى فإن النمو الاقتصادي يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية متبقية بنحو 25.5%، بمعنى آخر أي انه عندما ينحرف النمو الاقتصادي، خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 83.6%، من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة، ومن ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل منخفضة نحو التوازن، بمعنى أن النمو الاقتصادي يستغرق ما يقارب 1.2 سنة ($1 \div 0.836332$) باتجاه قيمتها التوازنية ومما سبق يتبين لنا عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وبين أي من المتغيرات المستقلة للنموذج في الأجل القصير عند مستوى دلالة 0.05 وللتأكد من صحة النموذج قامت الباحثة بإجراء اختبارات فحص البواقي وجاءت النتائج جميعها تفيد بان النموذج لا يعاني من أي مشكلة قياسية.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.017739	0.067428	-0.263088	0.7956
Δ -1	0.326381	0.260652	1.252174	0.2275
LNX1	1.357986	5.183108	0.262002	0.7965
LNX2	0.124827	0.293909	0.424713	0.6764
LNX3	0.581390	0.807156	0.720294	0.4811
LNX4	-2.208860	2.068539	-1.067836	0.3005
Δ -1	-0.669173	0.220776	-3.031008	0.0075

جدول رقم (4): اختبار تقدير نموذج تصحيح الخطأ

دلت معادلة التكامل المشترك إلى وجود علاقة عكسية عند مستوى 0.5 بين النمو الاقتصادي ومتوسط دخل المرأة في المدى الطويل، كما دلت على وجود علاقة عكسية عند مستوى 0.01 بين النمو الاقتصادي ومعدل الفرص الاستثمارية في المدى الطويل.

وخلاصة القول انه لا يوجد تمكين للمرأة أن لم يكون هناك إصلاحات هيكلية وبالفعل جاءت رؤية 2030 لتعكس جميع المتطلبات للتنمية وترجم جميع الدراسات التي قام بها العديد من الباحثين وكانت من أهم توصيتها أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة، وتحسين سوق العمل والإصلاحات الاقتصادية. لذلك سيتم توجيه الجهود نحو تطوير القطاع الخاص ورفع مساهمته في

الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة عدد فرص العمل في القطاع إلى 90 ألف فرصة عمل بحلول العام(1442هـ - 2020م). ومن هنا لابد من دعم رؤية 2030 بكل السبل من اجل تفعيل جميع بنودها ولاسيما البنود والتطلعات التي وردت بخصوص تمكين المرأة. وعليه فلا بد من تحليل هذه الأهداف والاستراتيجيات ذات الخطوط العريضة إلى خطط واقعية على ارض الواقع.

ترى الباحثة أن جميع المحاولات التي قامت بها المملكة من دعم للمرأة لابد وان يرافقها تطور في الاقتصاد الغير نفطي والقطاع الخاص والقطاعات ذات العمالة الكثيفة، والتي تراعي خصوصيات المرأة. ولا شك أن نسبة البطالة بين الإناث قد انخفضت في السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات المتعاقبة التي تقوم بها الدولة، ولكن ضياع حقوق المرأة وعدم تمكينها منذ فترات طويلة هو ما يجعل كل هذه المحاولات لا تؤتي الثمار المتوقعة، حيث أن الفجوة كبيرة جدا بين ما هو واقع وبين ما هو مأمول. وفي ظل وجود الإرادة السياسية ورغبة القائمين على شؤون البلاد في تمكين المرأة، لابد وان يرافق ذلك أيضا حملة لتصحيح المفاهيم الخاطئة لدى بعض القطاعات وبعض الأشخاص عن عمل المرأة وعن حصر المرأة في مجالات بعينها دون غيرها.

4- المناقشة والاستنتاجات

تكن أهمية تمكين المرأة اقتصاديا في كون هدف التنمية الاقتصادية هو الاهتمام الأول بمختلف إمكانات الموارد البشرية وتطوير قدراتها والاستفادة منها، وعليه لابد أن يتم الاستفادة من قدرات المرأة والرجل على حد سواء.

- على الرغم من أن قضية تمكين المرأة ظهرت منذ فترة كبيرة إلا أن مفهوم تمكين المرأة مازال محل عدم اتفاق، ومفهوم تمكين المرأة يعني تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل، ومساعدة المرأة على تحقيق إمكاناتها الكاملة، وأن تساهم بشكل كامل في عمليات وضع السياسات وصنع القرار، في كافة نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- رغم أن حوار التمكين الاقتصادي للمرأة قد بدأ في الظهور على الساحة العالمية خلال ستينيات القرن الماضي، حيث بدأ دعم الأمم المتحدة لحقوق المرأة مع الإطار الدولي المعلن في ميثاق الأمم المتحدة. ومن بين مقاصد الأمم المتحدة المعلنة في المادة 1 من ميثاق الأمم

المتحدة إلا أنه قوته وانتشاره اتضحت بجلاء في التسعينات من خلال صدور العديد من الاتفاقيات، كاتفاقية مكافحة التمييز في التعليم (1960) واتفاقية الرضا بالزواج والح د الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج، واتفاقية التمييز ضد المرأة (1967).

- تكمن أهمية تمكين المرأة اقتصاديا في كون هدف التنمية الاقتصادية هو الاهتمام الأول بمختلف إمكانات الموارد البشرية وتطوير قدراتها والاستفادة منها، وعليه لا بد أن يتم الاستفادة من قدرات المرأة والرجل على حد سواء.
- عملت المملكة العربية السعودية من خلال برامجها وخططها الخمسية إلى محاولة تمكين المرأة، وعلى الرغم من حصول المرأة على نسبة مرتفعة جدا من التعليم تضاهي البنين بل تتفوق عليه أحيانا إلا أن نسبة مساهمتها اقتصاديا مازالت دون المأمول، وقد وضعت المملكة في رؤية 2030 أهدافا بعيدة المدى محاولة لسد هذه الفجوة.
- بين التمكين الحقيقي للمرأة وتمكين العادات والتقاليد، يظهر التناقض بين ارتفاع مؤشرات التعليم وتدني مؤشرات التمكين التي تكشف في كل عام عن تراجع تمكين المرأة في سوق العمل، والمشاركة السياسية والاقتصادية على الرغم من حصول المرأة في المملكة على أعلى الشهادات العلمية، وبالرغم من التحول الهائل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع السعودي، إما بسبب الطفرة النفطية التي ساعدت الدولة إلى الانتقال من البداوة إلى المدنية الصارخة، أو لأسباب أخرى سهلت مشاركة المرأة بفعل التعليم وسوق العمل والانفتاح الاقتصادي والثقافي، بقيت القيمة الفعلية للمرأة لم تبرح قيمتها الدينية والعرفية، بل بقيت تتأرجح بين قيم الحرام والعيب والحجاب والوظيفة البيولوجية، ما جعل من المرأة مدعاة لكثير من الاستغراب والاستنكار، على الرغم من كل الحاصل لها من تمكين شكلي في التشريعات والبرامج والسياسات.
- أن المرأة تعمل من أجل أسرته وان حصولها على الموارد الاقتصادية يعطي لها قوة تظهر في المساهمة في ميزانية الأسرة وترتيب هذه الميزانية في شراء متطلبات المنزل، كما تبين أن معوقات الحياة والتوازن بين أدوار المرأة هو المعوق الأساسي في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة.

- إن الاقتصاد السعودي يعتمد أساسا على النفط، إلا أن المخططون قد تنبهوا لخطورة الاعتماد على مورد واحد وبدأت تبذل جهود كبرى في محاولة لتنويع القاعدة الاقتصادية، كما عدلت المملكة من هيكل سوق العمل ومنذ عام 2011 وبدأت تطلق برامج السعودية الوظائف ووضع شروط وضوابط للقطاع الخاص لتوظيف السعوديين وكذلك تم تأنيث بعض المجالات لكي تستفاد منها المرأة، وأيضا مطالبة القطاع الخاص بوضع ضوابط تسمح بتوظيف السيدات وفق المتعارف عليه في المملكة، ولا شك إن كل هذه القوانين ساهمت في رفع مساهمة الإناث في سوق العمل حيث ارتفع نسبة مساهمتهم من 17% في عام 2010 إلى 28% في عام 2020 ويتوقع أن تزداد هذه النسب بتطبيق القوانين الجديدة على القطاع الخاص.
- تم تناول موضوع تمكين المرأة من الكثير من الباحثين وعلى رأسهم " أمارتيا سين" حيث اتفق الاقتصاديون على أن المشاركة الفعالة للمرأة وتمكينها اقتصاديا يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي.
- إن علاقة المساواة بين الجنسين، والنمو ونتائج التنمية معقدة إلى حد ما، لذلك وجب تحديد الأولويات في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والتي غالبا ما تكون عملية متنازع عليها سياسيا، مما قد يؤدي إلى تقدم غير متكافئ. فعلى سبيل المثال، في حين أن المساواة بين الجنسين ترتبط ارتباطا إيجابيا بزيادة النمو الاقتصادي، فإن مكاسب النمو الاقتصادي لا يمكن أن تكون قابلة للتخفيض تلقائيا، ولا يؤدي النمو بالضرورة إلى تحقيق مكاسب في رفاهية المرأة. ولذلك هناك حاجة إلى بذل جهود محددة الهدف لضمان تحقيق النتائج في جميع المجالات المتصلة بتمكين المرأة اقتصاديا.
- استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمدت في دراستها على الأساليب القياسية المتمثلة في اختبار جذر الوحدة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية استخدام التكامل المشترك بطريقة جوهانسن- جوسليس، ونموذج تصحيح الخطأ، واختبار جرانجر للسببية.
- تم التوصل إلى استقرارية وسكون متغيرات الدراسة بعد إجراء اختبار السكون اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعالجة عدم استقرار السلاسل الزمنية، حيث أن عدم استقرار السلاسل يمكن أن يؤدي إلى انحدار زائف ذو بيانات مضللة. ورغم أن السلاسل لم تكن ساكن عند المستوى، إلا أنهم أصبحوا ساكنين بعد الأخذ بالفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى،

الأمر الذي سمح بتطبيق منهجية جوهانسن للتكامل المشترك تم تحدي د الفجوة الزمنية الملائمة لكلا المتغيرين باستخدام معيار معلومات أكايكي (AIC) لضمان خلو الحد العشوائي من الارتباط الذاتي، حيث أظهرت النتائج أن فترة الإبطاء المثلى هي عند 3 فترات إبطاء، ومن ثم تم إجراء الكشف عن وجود العلاقة التوازنية بإتباع منهجية اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

● أظهر اختبار التكامل المشترك للكشف عما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً أم لا من خلال اختباري الأثر والقيمة الكامنة العظمى، وجود معادلة تكامل مشترك واحدة على الأقل وبالتالي إمكانية إكمال المنهجية المتبعة بإدخال المعادلة لتقدير نموذج تصحيح الخطأ، ومن ثم تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين.

● دلت معادلة التكامل المشترك إلى وجود علاقة عكسية عند مستوى 0.5 بين النمو الاقتصادي ونسبة الفرص الاستثمارية في المدى الطويل، كما دلت على وجود علاقة عكسية عند مستوى 0.01 بين النمو الاقتصادي ومتوسط دخل المرأة في المدى الطويل.

● دلت نتائج اختبار تصحيح الخطأ على أن النمو الاقتصادي يستغرق 1.2 سنة لتصحيح الاختلال باتجاه قيمته التوازنية بعد اثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محدداته وهي: الفرص الاستثمارية والانتماء الاستثماري ومشاركة المرأة في سوق العمل ومتوسط دخل المرأة.

● دلت نتائج اختبار السببية على وجود علاقة طردية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي ونسبة الانتماء الاستثماري في المدى الطويل.

● تتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات حيث تشير العديد من الدراسات حول العلاقة السببية بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي إلى عدم تكافؤ هذه العلاقة، حيث ظهر الدراسات أن التنمية الاقتصادية وحدها لن تخفف من عدم المساواة، فالدول مرتفعة الدخل صحت نموها الاقتصادي تحولات مؤسسية واجتماعية أدت إلى تقليص عدم المساواة بين الجنسين.

● ترى الباحثة أن جميع المحاولات التي قامت بها المملكة من دعم للمرأة لا بد وان يرافقها تطور في الاقتصاد الغير نفطي والقطاع الخاص والقطاعات ذات العمالة الكثيفة، والتي تراعي خصوصيات المرأة. ولا شك أن نسبة البطالة بين الإناث قد انخفضت في السنوات

الأخيرة نتيجة الإصلاحات المتعاقبة التي تقوم بها الدولة، ولكن ضياع حقوق المرأة وعدم تمكينها منذ فترات طويلة هو ما يجعل كل هذه المحاولات لا تؤتي الثمار المتوقعة، حيث أن الفجوة كبيرة جدا بين ما هو واقع وبين ما هو مأمول. وفي ظل وجود الإرادة السياسية ورغبة القائمين على شؤون البلاد في تمكين المرأة، لا بد وان يرافق ذلك أيضا حملة لتصحيح المفاهيم الخاطئة لدى بعض القطاعات وبعض الأشخاص عن عمل المرأة وعن حصر المرأة في مجالات بعينها دون غيرها فقد عملت المملكة على تمكين المرأة في قطاعات الصناعة وقطاعات الطاقة والتي يمكن أن تستوعب العديد من النساء ولا بد من الاستمرار بدعم المرأة وعدم التوقف عن هذا الدعم، وفي الجانب الآخر لا بد للمرأة أن تكون قديرة بهذا الدعم وان تخطو خطوات في سبيل تحقيق أهدافها وتمكينها وأولى هذه الخطوات هي أن تكون مؤهلة جيدا وان تعمل كل جهدها في اكتساب المعارف والخبرات المختلفة.

5-التوصيات

من واقع العرض النظري للدراسة ونتائج النموذج القياسي والاستنتاجات السابقة، خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- تفعيل رؤية 2030 الداعية إلى تمكين المرأة ودعمها وتدريبها من خلال الدراسات الاقتصادية المختلفة وبمختلف الأساليب القياسية حتى يتم تحويل أهداف واستراتيجيات الرؤية إلى خطط اقتصادية فعالة.
- تنوع القاعدة الاقتصادية، واستغلال واردات النفط وتوظيفها في الصناعات المختلفة والمشاريع الإنتاجية لإتاحة الفرصة لأكثر عدد ممكن من الموارد البشرية وخصوصا المرأة لتكون داعم للاقتصاد.
- عقد ورش تدريبية للمرأة في عمل جدوى اقتصادية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بهدف زيادة تمكينها اقتصاديا.

- لا بد من أن تكون هناك برامج تدريبية متنوعة حتى تتمكن المرأة من التسلح بكل ما يؤولها لان تخوض جميع المجالات وتثبت جدارتها وخاصة بعد الدعم الكبير من الدولة.
- التخلص من المورثات الخاطئة التي تقف عائقا أمام مساهمة المرأة في الاقتصاد السعودي والعمل على تثقيف المجتمع وتوعيته بأهمية عمل المرأة ومشاركتها في القطاعات المختلفة.
- العمل على معالجة المشكلات التي تواجه النساء العاملات بالقطاع الخاص وذلك من خلال سن القوانين التي تلزم القطاع الخاص بزيادة الحوافز والمخصصات المالية في الوظائف المعروضة بالقطاع الخاص لتعزيز مشاركته المرأة.
- فتح المجالات أمام دخول المرأة في مجال الأعمال وامتلاك الشركات والمؤسسات وتدعيمها من خلال تدليل العقبات من خلال تسهيل الحصول على الائتمان الاستثماري ، ومن خلال الاستفادة بالمبتعثات وخصوصا كونهن قد اكتسبن خبرات متنوعة.
- لكي تتمكن من إغلاق الفجوة الكبيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية مستقبلا، وإصلاح مستويات تدني مشاركتها الاقتصادية في المؤشرات الدولية، لابد من اتخاذ إجراءات مشددة في تشريعاتها الوطنية، وبرامجها الموجهة إلى المرأة، كالنص صراحة على مبدأ الحصص "الكوتا"، وإتباع سياسة الترقى المهني وفق كفاءة الموظف، وليس وفق نوعه، وضرورة تقديم تسهيلات بنكية لصاحبات الأعمال في إدارة مشاريعهن الاقتصادية.

6- المراجع

- أحمد، م. (2012) تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية. العراق: جامعة البصرة، 9(72):34-44
- إسماعيل، م. (2009) الحقوق التعليمية للمرأة بين المنظور الإسلامي والمواثيق الدولية. مصر: جامعة القاهرة، 6(31):87-90
- البلوي، خ. (2016) متطلبات تمكين القيادات الإدارية النسائية. السعودية: جامعة تبوك، 10(116):55-78



الخليف، ش. (2015) تمكين المرأة السعودية كأحد الحلول للفقر المؤنث. الإمارات الشؤون الاجتماعية، 85 (33): 123-745

ربيعة، ز. (2014) المساواة بين المرأة والرجل في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والشريعة الإسلامية. الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية، 4(24):8-13

زايد، أ. (2015) الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع. السعودية: دراسات عربية في التربية وعلم النفس. العجلان، ن. (2008) السياسات الخاصة بالمرأة لتحديد دورها الاقتصادي. مصر: جامعة طنطا، 3(76):25-35

عبدالرحيم، آ. (2014) المرأة السعودية والمشاركة في صنع واتخاذ القرار. الإمارات: الشؤون الاجتماعية، 4(35):78-90

العبدالكريم، خ. (2014) معوقات تمكين المرأة السعودية ثقافيا واجتماعيا وقانونيا. مصر: مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 1(36):3-5

الطريق، غ. (2014) معوقات تمكين المرأة السعودية في سوق العمل. مصر: مستقبل التربية العربية، 2(88):1-10

Anand, Sudhir and Sen, Amartya (1994), Human Development Index: .Methodology and Measurement, United Nations Development

Alkhatlan, K.A. (2011), Have been the development plans in Saudi Arabia achieving their goals? A VAR approach, The Scientific Journal of Economics and Commercial,(2April)available

<http://faculty.ksu.edu.sa/alkhatlan/Documents/paper1.pdf>



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

Assessment of the Women's Income Generating Support (WINGS)
Program in Uganda, LOGiCA, 1 (Ap Blattman, Christopher, Green, Eric,
Annan, Jeannie; and Jamison, Julian (2013), Building Women's
Economic and Social Empowerment through Enterprise: An
Experimental

Liliane, Uwantege Kayumba and Mbabazi, Peter (2015), The .
Impact of Women Economic

Empowerment Projects on their Socio-Economic Development in
Rwanda: The case of Agaseke project, European Journal of Business and
Social Sciences, 4 (6): 59 – 87